جامعة دمياط
كلية الآداب
قسم الجغرافيا

الفقر ودوره فى تفسير النمو السكانى بمحافظة المنيا
دراسة فى جغرافية السكان

إعداد الدكتور
احمد فؤاد إبراهيم المغازى
مدرس الجغرافيا بجامعة لاهاى للعلوم التطبيقية بهولندا
(تعليم عن بعد)

مقدمة:

أن العلاقة بين الفقر ومعدل النمو السكانى هي فى حقيقة الامر علاقة تأثير وتأثر، لدرجة يصعب فيها استخلاص علاقة مباشرة فيما بينهما، حيث يكون هذا التأثير فى أحيان كثيرة غير واضح المعالم، بل ويصعب فى كثير من الأحيان إثبات ما إذا كان النمو السكاني هو السبب في الفقر أم أن الفقر هو السبب فى النمو السكانى، ففى بعض الأحيان يكون الإرتفاع فى معدل النمو السكانى سبباً كافياً لإرتفاع نسبة الفقراء بالمجتمع، وفى أحيان أخرى يكون الفقر دافع ومبرر لإرتفاع معدل النمو السكانى بأى مجتمع، حيث يتبين أن للفقر دور واضح فى تفسير النمو السكانى، فهو المسئول عن الكثير من الولادات المرغوب فيها وغير المرغوب فيها، وبسببة أيضاً ترغب الاسر الفقيرة فى دخول الاطفال الى سوق العمل للمساهمة فى الدخل العائلى للأسرة، وأملاً فى تعويض ما يفقدونة من أطفال رضع بسبب الفقر، إضافة الى تدنى الخدمات الصحية، وقلة الوعى التى تنعكس فى عدم إلمام العائلات الفقيرة بمتطلبات تنظيم الأسرة، مما ينتج عنة فى النهاية معدلات نمو سكانى مرتفعة تؤدى إلى إعاقة عملية التنمية الاقتصادية، وتدنى مستوى الدخل الفردى، وتصبح مانعاً لتخفيض عدد الفقراء بأى مجتمع.

ويعبر النمو السكاني عن التغير في حجم السكان سواء كان هذا التغير بالزيادة أو بالنقص. ويعد من أبرز الظواهر الديموغرافية اهمية، حيث يترك النمو السكانى المرتفع آثارة السلبية على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، من ازدياد فى نسبة الاعالة الاقتصادية، وازدياد عدد خريجي الجامعات مقارنة مع عدد فرص العمل المتوفرة في السوق المحلي، وزيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستثمارات لتوفير المزيد من الخدمات التعليمية والبيئية والغذائية وخدمات البنية التحتية، و زيادة الطلب على قطاعات الخدمات الصحية ورفع كفاءتها، والتوسع في إقامة المرافق الصحية، وارتفاع متوسط حجم الاسرة.

ويعد الفقر من اخطر القضايا التى تواجة اى مجتمع، فهو يمثل عقبة اساسية للتنمية المتواصلة ورفع معدلات النمو الاقتصادى، حيث يتجاوز فكرة انعدام الدخل ليشمل الحرمان من الحصول على العديد من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية (القطاط، وآخرون، ٢٠١٠: ٢)، ليشكل خطراً على السلام والاستقرار السياسى والاجتماعى والامنى، حيث يعيش الفقراء دون التمتع بحرية العمل والاختيار وكثيراً ما يفتقرون الى ما يكفى من الغذاء والمأوى والتعليم والرعاية الصحية، كما انهم معرضون بشدة للاصابة بالأمراض، وآثار الاضطراب الاقتصادى، والكوارث الطبيعية. وكثيرا ما يتعرضون لسوء المعاملة من مؤسسات الدولة والمجتمع، ولا يملكون القدرة على التأثير على القرارات الهامة التى تؤثر فى حياتهم، وكل هذة الامور تمثل ابعاد ظاهرة الفقر(الإسكوا،٢٠٠٣: ١)، وللفقراء خصائص مشتركة: فالكثيرون منهم يعملون عمالة ناقصة أو هم عاطلون عن العمل، والفقراء يعملون عادة فى الزراعة، أو يشتغلون وظائف منخفضة الأجر فى

القطاع غير النظامى، والكثيرون من الفقراء ينتمون الى أسر ترعاها إمرأة أو يرأسها شخص مسن، أو الى أسر كبيرة، ومعظم الفقراء أميون أو ذوو مستوى تعليمى متواضع كما أن معدلات حدوث الفقر أعلى فى الريف منها فى المدينة (الإسكوا، ٢٠٠٢: ٧).

وقد يكون من الصعب التوافق على تعريف جامع للفقر، وذلك بسبب إختلاف تحديد مستوى الفقر من بلد لآخر، وحتى مابين ريف وحضر نفس البلد، وهو ما أوجد عديد من التعريفات للفقر، منها تعريف البنك الدولى بأن الفقر يعنى عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة، وغياب أو عدم ملكية الاصول أو حيازة الموارد أو الثروة المتاحة المادية منها وغير المادية. وعرفتة الأمم المتحدة بأن الفقر يتخذ أشكالاً متنوعة تتضمن إنعدام الدخل، والموارد الكافية لضمان مستوى معيشى لائق، ومظاهر الجوع وسوء التغذية وسوء الصحة، والوصول المحدود أوالمعدوم الى التعليم وغيرة من الخدمات الأساسية، وإنتشار الأمراض والوفيات وإنعدام المؤن والسكن غير المناسب، والعيش فى بيئة غير آمنه بالإضافة إلى إنعدام المشاركة فى صنع القرارات فى الحياة المدنية والاجتماعية، وعرفة برنامج الامم المتحدة الانمائى بالقول أنه عدم قدرة الأفراد فى التحكم فى الموارد لأن يكونوا أصحاء ومتعلمين. أى أن الفقر بهذا المفهوم يعنى الحرمان المطلق(الاسكوا، ٢٠٠٣: ٢٧) من الفرص والاختيارات الاساسية مثل: خوض حياة مديدة وسليمة صحياً وخلاقة، والحصول على دخل لائق، والتمتع بالحرية، والكرامة واحترام الذات، واحترام الاخرين. اى ان الدخل هو واحد فقط من الاختيارات التى يرغب الناس فى التمتع بها (تقرير التنمية البشرية – مصر، ٢٠١٠: ٧٨).

وينقسم الفقر الى أربعة أنواع: تضم الفقر النقدى، وغير النقدى، وفقر الحاجات الانسانية، وفقر القدرات. والفقر ليس من صنع الفقراء، لكنة نتيجة لحالات فشل هيكلية ونظم اقتصادية واجتماعية عديمة الجدوى، ونتاج للإستجابات السياسية غير الملائمة، وضحالة القدرة على رسم السياسات العامة، وعدم كفاية الدعم الدولى. ويشكل استمرار القبول به إعترافا بخسارة الكثير من القيم الانسانية الأساسية (سومافيا، ٢٠٠٣: ٢).

وتستند قياسات الفقر المادى فى مصر على مسوح الدخل والإنفاق والإستهلاك الذى يقوم به جهاز التعبئة العامة والاحصاء (الإسكوا،٢٠٠٣: ٧٦)، حيث تبنت مصر مفهوماً للفقر يعتمد على أن الفقر هو فقر الدخل أى عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية من مأكل وملبس ومسكن.

منطقة الدراسة:

تقع محافظة المنيا بين خطى طول ٤٠ ً ٢٨ °، ٣٧ ً ٣٢ ° شرقاً وبين دائرتى عرض ٤٠ ً ٢٧ ° ، ٤٥ ً ٢٨ ° شمالاً وتقدر مساحتها بحوالى ٣٢٢٧٩ كم٢، وتمتد بطول يصل الى حوالى ١٣٥كم. ويبلغ عدد سكانها ٤١٧٩٣٠٩ نسمة حسب بيانات تعداد ٢٠٠٦م، حيث تعد أكبر محافظات الوجة القبلى سكاناً بعد محافظة الجيزة، وتقدر المساحة المأهولة بحوالى ٢,٤ ألف كم٢ تمثل حوالى

٧,٥% من اجمالى المساحة. وتبعد محافظة المنيا عن القاهرة بمسافة قدرها حوالى ٢٤٧ كم، وتعتبر مدينة المنيا عاصمة المحافظة، ويحد محافظة المنيا من الشمال محافظة بنى سويف ومن الغرب محافظة الجيزة والوادى الجديد ومن الشرق محافظة البحر الاحمر ومن الجنوب محافظة اسيوط، كما يوضح الشكل(١)، ويغلب على محافظة المنيا الطابع الريفى، حيث يبلغ سكان الريف حوالى ٨١,١% من جملة السكان بالمحافظة عام ٢٠٠٦م.

شكل (١) الموقع الجغرافى لمحافظة المنيا وعلاقاته المكانية.

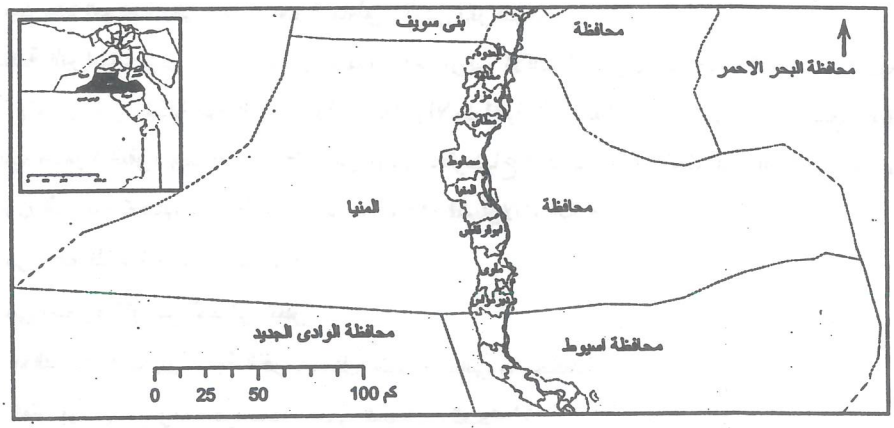

وتنقسم المحافظة الى تسع مراكز، هى المنيا والعدوة وبنى مزار ومطاى وسمالوط وابو قرقاص وملوى ودير مواس ومغاغة، وتسع مدن حواضر بنفس أسماء المراكز عدا مركز ابو قرقاص وحاضرته الفكرية، وبها ٦١ وحدة محلية قروية، ٢٩٨ قرى توابع بإجمالى ٣٥٩ قرية، و١٧١٣ نجع وعزبة وكفر (محافظة المنيا،٢٠٠٧: ٥)، وبها ٩ مراكز شرطة وقسمين للشرطة، ١١ شياخة، ومجتمع عمرانى جديد واحد متمثل فى مدينة المنيا الجديدة (اللجنة القومية لمراجعة وتدقيق البيانات، ٢٠٠٦: ١٦٦).

اهداف الدراسة:

١- التعرف على واقع ظاهرة الفقر فى محافظة المنيا من خلال ابراز الوزن الحجمى والنسبى للفقراء ومعدلاتهم وتوزيعهم الجغرافى على مستوى المراكز وبين الحضر والريف.

٢- دراسة النمو السكانى فى محافظة المنيا.

٣- توضيح دور الفقر فى تفسير النمو السكانى فى محافظة المنيا.

٤- اقتراح التوصيات التى تساعد على الحد من الفقر من خلال ما خرجت به الدراسة من نتائج.

أهمية الدراسة:

١- تأتى أهمية الدراسة في كونها دراسة تحليلية لحجم ومعدلات الفقر، الذى يعد أحد أهم العوامل المؤثرة سلبيا على الامن الاجتماعى لأى مجتمع.

٢- تزامن الزيادة فى نسبة الفقر بالمحافظة مع الزيادة فى معدلات النمو السكانى والتأثير المتبادل فيما بينهما.

٣- تعد ظاهرة الفقر أحد أهم العوامل المؤثرة سلبيا على التنمية، سواء الاجتماعية منها أو الاقتصادية، ولذا فإن تسليط الضوء عليها ودراستها يعد من الدراسات السكانية الهامة.

٤- تساعد هذة الدراسة على تحديد أهم المناطق الأولى بالرعاية.

مشكلة الدراسة: يؤثر النمو السكانى ويتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، وقد يتحول الى مشكلة لها آثارها الاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر سلبا على أى مجتمع، وذلك بسبب ظاهرة الفقر، وما يترتب علية من تردى للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وهو ما تحاول الدراسة توضيحة بمحافظة المنيا من خلال التساؤلات التالية:

١- ما هو واقع ظاهرة الفقر بالمحافظة.

٢- ما هى صورة التوزيع المكانى للفقر.

٣- هل هناك علاقة ما بين نسبة الفقر ومعدل النمو السكانى بالمحافظة.

٤- هل الفقر يؤدى الى زيادة فى معدل النمو السكانى بالمحافظة.

فرضية الدراسة:

١- هناك علاقة تأثير متبادل بين الفقر ونمو السكان فى محافظة المنيا.

٢- يوجد إمكانية للسيطرة على معدل نمو السكان المرتفع بالمحافظة بالخروج من دائرة الفقر.

مناهج الدراسة وأساليبها: إتبعت الدراسة المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، والمنهج التفسيري، بالإضافة إلى الأسلوب التحليلي، والأسلوب الكارتوجرافى وذلك عن طريق استخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية. Geographical Information Systems (G.I.S.)، وبرنامج Microsoft Excel في رسم الأشكال، إضافة إلى عدد من الأساليب الإحصائية أبرزها برنامج: SPSS Statistics version 17.0 لإجراء الارتباطات المختلفة.

مصادر الدراسة: تعددت مصادر الدراسة والتي يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

أولاً: المصادر الإحصائية:

١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء؛ محافظة المنيا والجمهورية بالفترة ١٩٨٦- ٢٠٠م.

٢- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة المنيا، وبمجلس الوزراء.

ثانيا: الدراسة الميدانية: حرصت الدراسة على إجراء دراسة ميدانيه للتحقق من فرضيات البحث، فكان الاستبيان عن العلاقة بين الفقر ومعدل النمو السكانى بقرية الشيخ زياد بمركز مغاغة، حيث تم توزيع ١٣٥ إستمارة بنسبة ٥% من جملة عدد الأسر بالقرية.

تنظيم الدراسة:

القسم الأول: النمو السكانى فى محافظة المنيا.

القسم الثاني: واقع ظاهرة الفقر بمحافظة المنيا.

القسم الثالث: دور الفقر فى تفسير النمو السكانى فى محافظة المنيا.

القسم الرابع: النتائج والتوصيات.

أولاً: النمو السكانى فى محافظة المنيا:

يعد نمو السكان من أبرز الظواهر الديموغرافية اهمية، خاصة فى المجتمعات التي يتزايد سكانها بمعدل كبير يزيد عن معدل التنمية الاقتصادية فيها وتوفير الغذاء لسكانها. ويعد النمو السكاني موضوعاً مهماً في الدراسات السكانية كونه يؤثر في الصفة الديناميكية للمجتمع، وقد ينمو السكان من الأقل إلى الأكثر، ويجوز أن يكون التغير من الأكثر إلى الأقل، متأثراً فى الحالتين بثلاثة متغيرات هي المواليد (الخصوبة)، الوفيات، الهجرة الصافية، وتؤثر هذا المتغيرات مباشرة في خصائص السكان الرئيسة من حيث حجمهم وتوزيعهم وتركيبهم(العيسوى، ٢٠٠٥: ٢٥٥).

وبدراسة الجدول (١) يتبين تشير أن عدد سكان محافظة المنيا قد ارتفع من ٢٦٤٣١٧٧ نسمة في عام ١٩٨٦ إلى ٤١٦٦٢٩٩ في عام ٢٠٠٦، أي بزيادة ١٥٢٣١٢٢ نسمة خلال عشرين عاماً فقط، ولم يصاحب هذة الزيادة تخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما إنعكس بالسلب على مستوى المعيشة وزيادة نسبة الفقر بالمحافظة، والتى بدورها ما لبثت أن تحولت من نتيجة الى سبب لزيادة النمو السكانى بالمحافظة حيث شاركت نسبة الفقر كأحد أهم العوامل المفسرة لارتفاع معدل النمو السكانى بالمحافظة.

جدول (١) عدد سكان محافظة المنيا ومعدلات النمو السكاني في سنوات التعداد (١٩٨٦-٢٠٠٦)

سنه التعداد	عدد السكان	الفاصل الزمنى	حجم الزيادة السكانية		معدل النمو السنوى	
			الكلية	النسبة %	المحافظة	الجمهورية
١٩٨٦	٢٦٤٣١٧٧	١٠,٥	٥٨٩٠٧٢	٢٨,٧	٢,٥	٢,٧
١٩٩٦	٣٣١٠١٢٩	١٠	٦٦٦٩٥٢	٢٥,٢	٢,٣	٢,١
٢٠٠٦	٤١٦٦٢٩٩	١٠	٨٥٦١٧٠	٢٥,٩	٢,٣	٢,٠٥

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على: بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعدادات السكانية.

وفي خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٦ حقق معدل نمو سكان بالمحافظة ٢,٥% سنويا، وهو معدل يقل عن معدل النمو المحقق على مستوى الجمهورية خلال نفس الفترة وهو ٢,٧% سنويا، وهو ما يعني أن المحافظة كانت تدفع سكانها خلال هذه الفترة إلى الهجرة إلى المحافظات الأخرى شأنها فى ذلك شأن مغظم المحافظات- وخصوصا سكان المناطق الريفية -، نحو الهجرة للإقامة بالحضر والمحافظات الحضرية بشكل خاص.

أما فيما بعد عام ١٩٨٦، فقد اتجة معدل نمو السكان نحو الانخفاض ويصل إلى ٢,٣% سنويا خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦، وبنفس المعدل بالفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٦، وكانت هذه المعدلات تزيد عن نظيرتها المحققة على مستوى الجمهورية والتي بلغت ٢,١%، ٢,٠٥% سنويا خلال نفس الفترتين على التوالي. وهو ما يوحى بأن محافظة المنيا أصبحت تستوعب الزيادة في سكانها منذ عام ١٩٨٦م، اضافة الى دور الإرث الثقافى الذى يشجع على الزواج المبكر والانجاب المتكرر، وانخفاض المستوى الاقتصادى، وانتشار ظاهرة الفقر (٥٠%) مما يشجع على الانجاب لحاجة الاسر الفقيرة الى عمالة الاطفال باعتبارها مصدر رزق للأسرة.

التوزيع المكاني لمعدلات النمو السنوي لسكان مراكز المنيا:

بتعتبر دراسة التباينات المكانية في معدلات النمو السنوي لسكان مراكز محافظة المنيا من المؤشرات الديمغرافية الهامة فى محافظة كان للطابع الريفى بها اثرة الواضح على النمو السكانى وذلك من خلال خاصيتين: الأولى حيازة الأرض الزراعية وحجمها ومدة عمل المزارع بها، وخاصية ما إذا كانت الأرض ملك خالص أو غير ذلك. حيث أن الفرضية الأولى والتي تسمى " ما تتطلبه الأرض من عمالة" تسبب علاقة ايجابيه خاصة في المساحات الواسعة التي تحتاج عماله وفى هذه الحالة سيكون العمال من الأطفال، وسيزداد الطلب عليهم وبالتالي ستزداد الخصوبة، أما الفرضية الثانية وهى "امن الأرض" والتي تسبب علاقة سلبيه بين ملكيه الأرض والخصوبة فهي الناتجة عن بديل الأرض للأطفال كثروة (Thomas, 1991: 381)، ولعل الفرضية الأولى هي الأقرب للواقع، على الرغم من قزميه الحيازة الزراعية بالمحافظة عموما، وتحت ظروف الفقر يعمل الأطفال كنوع من التأمين ضد مستقبل غير واضح، وهو ما يعد احد التفسيرات الرئيسية للخصوبة العالية خاصة في الأسرة ذات العائل الواحد(Robinson , 1986 :289)، والأسر الفقيرة، مما ينعكس بالنهاية على معدل النمو السكانى، وخاصة بالريف.

وبدراسة الجدول (٢) والشكل (٢) واللذين يوضحا التباين المكاني لمعدلات النمو السنوي لسكان مراكز المنيا بالفترة ١٩٩٦ / ٢٠٠٦ يتضح ما يلى:

١ ــ بلغ المتوسط العام لمعدل النمو على مستوى مراكز المحافظة حوالي ٢,٣% سنويا خلال فترة الدراسة ، وهو معدل يفوق المتوسط العام للجمهورية خلال نفس الفترة.

جدول (٢) التباين المكاني لمعدلات النمو السنوي لسكان مراكز المنيا بالفترة ١٩٩٦ / ٢٠٠٦

البيان	مركز المنيا	مركز ابوقرقاص	مركز العدوة	مركز بنى مزار	مركز دير مواس	مركز سمالوط	مركز مطاى	مركز مغاغة	مركز ملوى	المتوسط
حضر	١,٦	١,٥	١,٦	٤,١	٢	١,٩	٢,٤	٢,٣	١,٦	٢
ريف	٢,٦	٢,٢	٢,٩	٢	٢,١	٢,٦	٢	٢,٤	٢,٤	٢,٤
جملة	٢,١	١,٩	٢,٣	٣,١	٢,١	٢,٣	٢,٢	٢,٣	٢	٢,٣

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على: بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعدادات السكانية.

٢ ــ بدراسة التباينات المكانية لمعدلات النمو بمراكز محافظة المنيا يلاحظ أن هناك تفاوت واضح من حيث هذا المعدل والتى يمكننا تصنيف المراكز إلى ثلاث مجموعات كالتالى:

ــ المجموعة الأولى: مراكز حققت معدل نمو سنوى يزيد عن متوسط المحافظة: وتضم مركز بنى مزار فقط.

المجموعة الثانية: مراكز حققت معدل نمو سنوى مساوى لمتوسط المحافظة: وضمت اجمالى مراكز العدوة، وسمالوط، ومغاغة.

ــ المجموعة الثانية: مراكز حققت معدل نمو يقل عن متوسط المحافظة: وتضم مراكز المنيا، وابو قرقاص، ودير مواس، ومطاى، وملوى.

وبالحضر بلغ المتوسط العام لمعدل النمو على مستوى حضر مراكز المحافظة حوالي ٢% سنويا خلال فترة الدراسة، ويمكن من دراسة الجدول تصنيف المراكز إلى ثلاث مجموعات كالتالى:

شكل (٢) التباين المكاني لمعدلات النمو السنوي لسكان مراكز المنيا بالفترة ١٩٩٦ / ٢٠٠٦ م

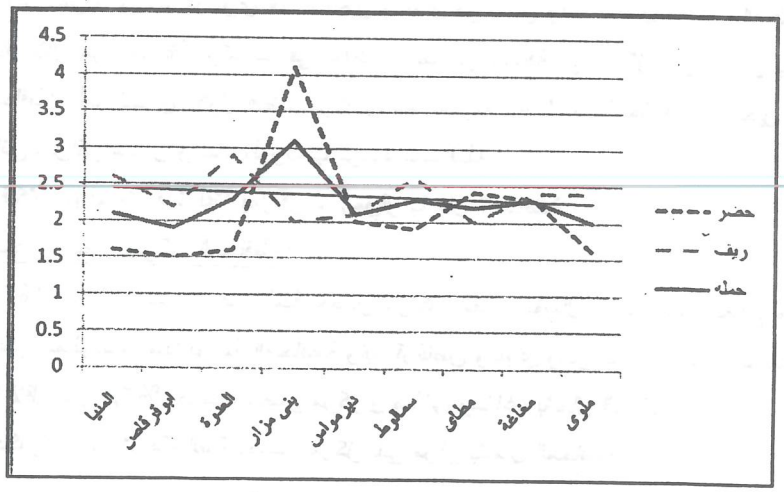

ـ المجموعة الأولى: مراكز حققت معدل نمو سنوى يزيد عن متوسط حضر المحافظة: وتضم مراكز بنى مزار، ومطاى، ومغاغة.

المجموعة الثانية: مراكز حققت معدل نمو سنوى مساوى لمتوسط حضرالمحافظة: وضمت حضر مركز ديرمواس.

ـ المجموعة الثانية: مراكز حققت معدل نمو يقل عن متوسط حضرالمحافظة: وتضم مراكز المنيا، وابوقرقاص، العدوة، وسمالوط، وملوى.

اما بالريف فقد بلغ المتوسط العام لمعدل النمو على مستوى ريف مراكز المحافظة حوالي ٢,٤% سنويا خلال فترة الدراسة، وبدراسة التباينات المكانية لمعدلات النمو بر يف مراكز محافظة المنيا يمكن تصنيف المراكز إلى ثلاث مجموعات كالتالى:

ـ المجموعة الأولى: مراكز حققت معدل نمو سنوى يزيد عن متوسط ريف المحافظة: وتضم مراكز العدوة، والمنيا، وسمالوط

المجموعة الثانية: مراكز حققت معدل نمو سنوى مساوى لمتوسط ريف المحافظة: وضمت مركزى مغاغة وملوى.

ـ المجموعة الثانية: مراكز حققت معدل نمو يقل عن متوسط ريف المحافظة: وتضم مراكز مطاى، وبنى مزار، وديرمواس، وابوقرقاص.

وبدراسة الشكل(٣) والذى يبين التوزيع المكاني لمعدلات النمو السنوي لسكان مراكز المنيا بالفترة ١٩٩٦ / ٢٠٠٦، يتبين مايلى:

١- نمو السكان بإجمالى مراكز المحافظة: يمكن تقسيم المراكز حسب معدل النمو الى الفئات التالية:

- أقل من٢% سنوياً: وتضم مركزى ابو قرقاص وملوى فى نطاق واحد متصل بجنوب المحافظة.
- من ٢% لأقل من ٢,٥%: وتمثلت فى نطاقين متصلين اضافة الى مركز دير مواس بأقصى جنوب المحافظة، أما النطاق الاول فيضم مركزى العدوة ومغاغة بشمال المحافظة، فى حين انتشر النطاق الثانى بمراكز مطاى وسمالوط والمنيا بوسط المحافظة.
- ٢,٥% فاكثر: تواجدت هذة الفئة بمركز بنى مزار بشمال المحافظة.

٢- نمو السكان بحضر مراكز المحافظة:

- أقل من٢% سنوياً: انتشرت هذة الفئة حضر مراكز العدوة بشمال المحافظة، وقطاع متصل بحضر مراكز سمالوط والمنيا بوسط المحافظة وابو قرقاص وملوى ودير مواس بجنوب المحافظة.
- من ٢% لأقل من ٢,٥%: ضمت حضر مركزى مطاى ومغاغة بشمال المحافظة.
- ٢,٥% فاكثر: تواجدت هذة الفئة بحضر مركز بنى مزار بشمال المحافظة.

شكل(٣) التوزيع المكاني لمعدلات النمو السنوي لسكان مراكز المنيا بالفترة ١٩٩٦ / ٢٠٠٦

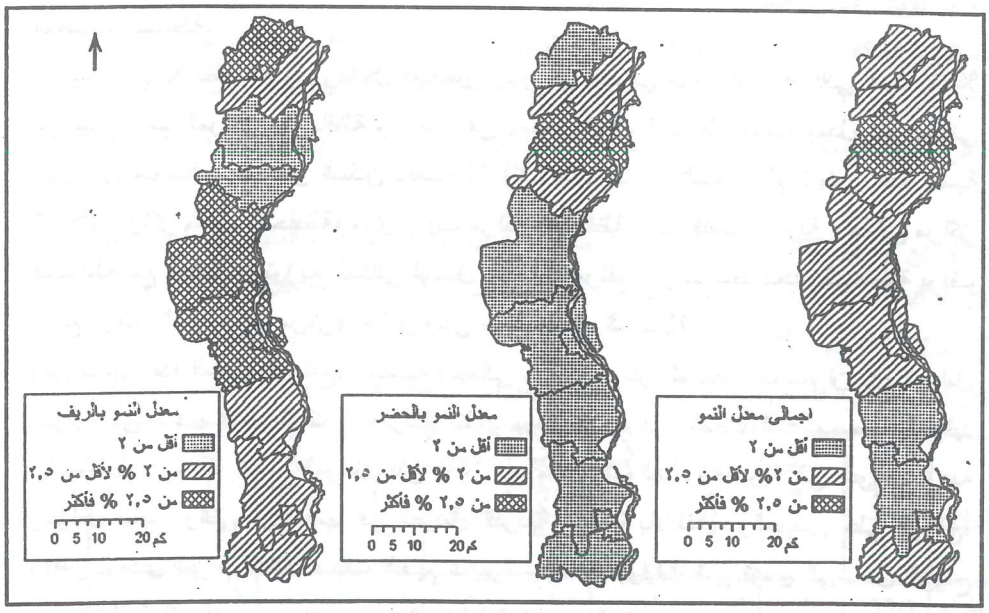

٣- نمو السكان بريف مراكز المحافظة:

- أقل من٢% سنوياً: توزعت هذة الفئة فى نطاق متصل بريف مركزى مطاى وبنى مزار بشمال المحافظة.

- من ٢% لأقل من ٢,٥%: توزعت هذة الفئة على شكل نطاق متصل بجنوب المحافظة بريف مراكز ابو قرقاص وملوى ودير مواس، اضافة الى ريف مركز مغاغة بشمال المحافظة.

- ٢,٥% فاكثر: ظهرت على شكل نطاق متصل بوسط المحافظة بريف مركزى سمالوط والمنيا، اضافة الى ريف مركز العدوة بأقصى شمال المحافظة.

ومن ملاحظة بيانات كل من الجدول والشكل السابقين يتبين ما يلى:

أولاً: إتسقت اتجاهات نمو سكان الحضر و الريف بمحافظة المنيا مع اتجاهات النمو بالمحافظة خلال الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٦ من حيث أن كلاهما قد تزايد بشكل مشابه تقريباً، حيث ارتفع عدد سكان الحضر من 643059 نسمة في عام ١٩٩٦ إلى 788534 نسمة في عام ٢٠٠٦، وتزايد سكان الريف من 2667070 نسمة إلى 3377765 نسمة خلال نفس العامين. وانخفضت نسبة التحضر قليلاً لصالح سكان الريف من ١٩,٤% في عام ١٩٩٦ إلى ١٨,٩% في عام ٢٠٠٦ مما ترتب عليه ارتفاع نسبة سكان الريف من ٨٠,٦% إلى ٨١,١% عن نفس العامين على التوالي.

ثانياً: إن ارتفاع أو إنخفاض معدل النمو على مستوى المحافظة كان دائماً مرتبطاً بالنمو في سكان الريف وإنعكاساً له، وأن معدل نمو سكان حضر المحافظة قد انخفض عن معدل النمو السكانى

بشكل مبعثر فى ثلاثة مراكز بشمال المحافظة فى سمالوط وبنى مزار والعدوة، بجملة سكان ١٢٥٧٢٤٥ نسمة، بنسبة ٣٠,٣ % من جملة عدد السكان بالمحافظة عام ٢٠٠٦م، وهو ما يؤكد دور الفقر فى تفسير النمو السكانى بهذة المراكز، حيث ان هناك علاقة واضحة بين الفقر ومستويات الانجاب، فالسيدات فى فى الطبقة الفقيرة ينجبن فى المتوسط نحو ٥ مواليد لكل سيدة، مقارنة بحوالى ٣ مواليد لكل سيدة فى الطبقة الغنية، وكذلك تتزوج الفتيات فى الاسر الفقيرة مبكرا ٥ سنوات عن الفتيات فى الاسر الغنية (القطاط، وآخرون،٢٠١٠: ٣)، وهو ما اكدتة الدراسة الميدانية التى اوضحت كما فى بيانات الجدول (٥) والشكل (٧)، والتى اظهرت ما نسبتة ٦٥,٢% من جملة عدد الاسر متوسطة وكبيرة الحجم لتصبح هى الصفة السائدة بالقرية.

جدول(٥) التوزيع النسبى لأعداد الاسر بقرية الشيخ زياد بمركز مغاغة

البيان	اقل من ٣ افراد	من ٣ لاقل من ٦	من ٦ افراد فأكثر
النسبة	34.8	45.2	20

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الدراسة الميدانية.

شكل(٧) التوزيع النسبى لأعداد الاسر بقرية الشيخ زياد بمركز مغاغة

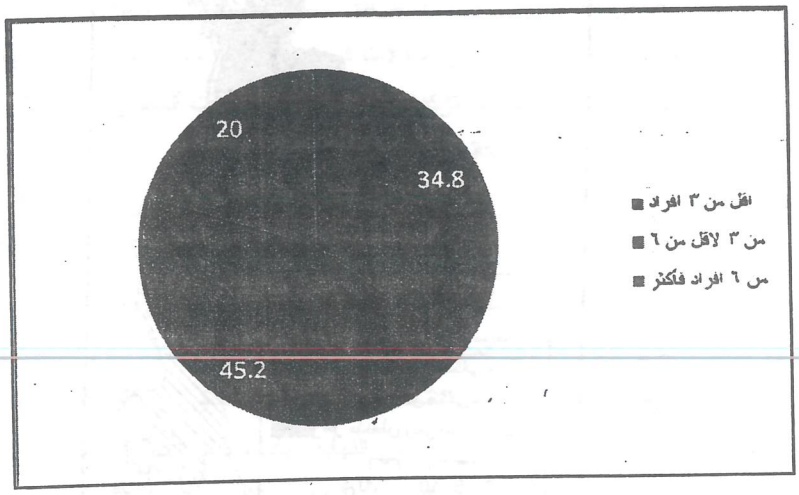

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الدراسة الميدانية.

كذلك اوضحت الدراسة الميدانية ان نسبة الاناث اللائى لايستخدمن وسائل تنظيم الاسرة قد بلغ ٤١,٥%، وهو ما ارجعوة وبشكل اساسى الى عدم موافقة الزوج رغبة منه فى كثرة الانجاب، حيث أكدت ذلك ٦٩,٦% من جملة الاناث اللائى ذكرن انهن لا يستخدمن وسائل تنظيم الاسرة،

واكدت بيانات استمارة الاستبيان ان ٧٤,١% من الاسباب التى تدفع الاسرة لاتخاذ مثل ذلك القرار هو ان كثرة الابناء الهدف منه مساعدة الاب (٣٩,٣%)، ليصبحوا مصدر للعائد المادى للأسرة عن طريق العمل فى الزراعة او الحرف المهنية المختلفة، وكذلك مازالت ثقافة الاعتزاز بكثرة الابناء موجودة، واعتبارها مصدر عزوه (٣٤,٨%)، وهو ما ينسجم مع وجود نسبة ٤٩,٧% من جملة من يعولون هذة الاسر يعملون بحرفة الزراعة ذات الدخل المنخفض فى الغالب، ووجود ما نسبتة ٨٠% من الاناث بهذة الاسر فى حالة بطالة- وذلك اذا ما تم استبعاد عمل المرأة فى المنزل وفى الحقل-، كما يوضح الشكل (٨)، وعدم حيازة ٤٣% من العينة لأى حيازة زراعية، وحتى من

شكل(٨) التوزيع النسبى للسكان حسب المهنة بقرية الشيخ زياد بمركز مغاغة.

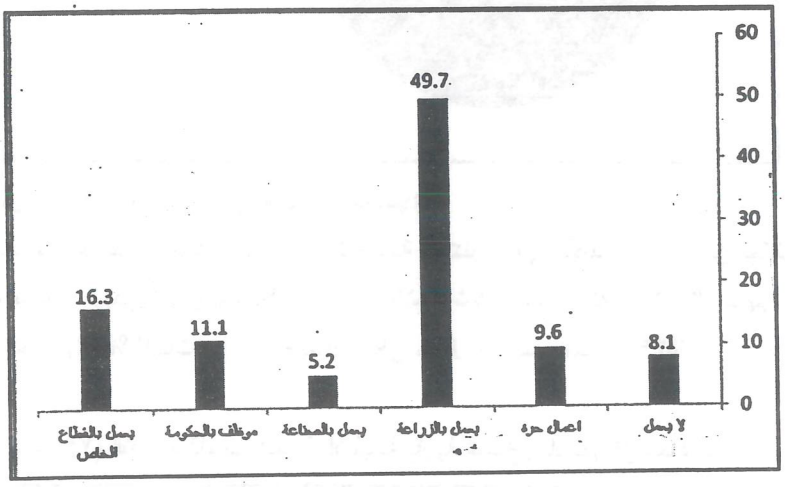

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الدراسة الميدانية.

جدول (٦) متوسط دخل الاسرة بقرية الشيخ زياد بمركز مغاغة.

البيان	اقل من ٣٠٠ جنية	من ٣٠٠ لأقل من ٦٠٠ جنية	من ٦٠٠ جنية فأكثر
النسبة	55.5	28.9	15.6

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الدراسة الميدانية.

يمتلكون حيازة، فإن ٦١% منهم لا تتجاوز حيازتهم الفدان الواحد، وان ٥٥,٥% من حجم العينة لا يتجاوز متوسط الدخل الشهرى لهم ٣٠٠ جنية، كما يتضح من بيانات الجدول (٦) والشكل (٩).

شكل(٩) متوسط دخل الاسرة بقرية الشيخ زياد بمركز مغاغة.

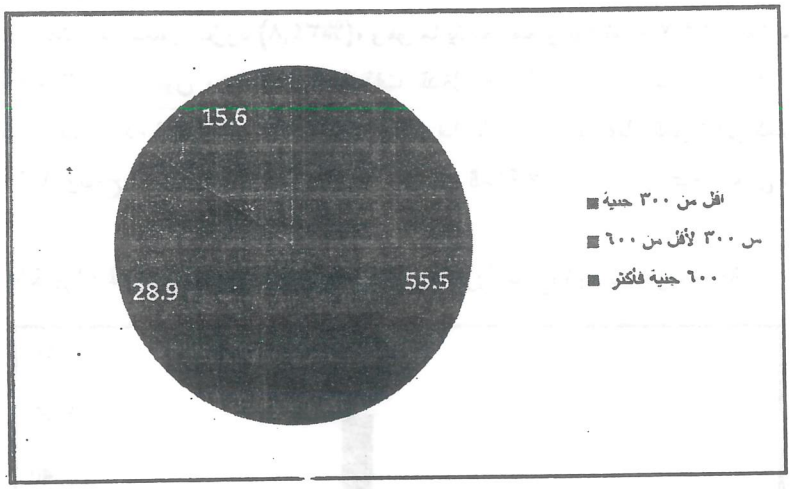

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الدراسة الميدانية.

وقد ساعد قلة الوعى اضافة الى الحالة التعليمية المتدنية على تأكيد ما سبق من حقائق حيث اوضحت بيانات الجدول (٧) والشكل(١٠) ان الامية شكلت ما نسبته ٤٣,٧%، منهم ٣٧,٣% للذكور مقابل ٦٢,٧% للإناث، يليها الحاصلين على مؤهل متوسط بنسبة ٣٩,٣%.

جدول(٧) التوزيع النسبى للحالة التعليمية بقرية الشيخ زياد بمركز مغاغة.

البيان	امى	اقل من المتوسط	مؤهل متوسط	مؤهل جامعى
النسبة	43.7	8.9	39.3	8.1

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الدراسة الميدانية.

وفى سؤال مباشر حول من لدية فى العادة عدد اكبر من الاطفال؛ الاسر الغنية ام الفقيرة، فجاءت الاجابة وبنسبة ٧١,٩% لتؤكد ان الإسر الفقيرة هى دائما صاحبة العدد الاكبر من الابناء، ولتتبعة الاستمارة بسؤال تفسيرى اكثر تحديداً حول مسئولية ظاهرة الفقر ولو بشكل جزئى عن تزايد اعداد الناس، لتأتى الإجابة وبنسبة ٦٠% لتؤكد على هذة الحقيقة، وتربط بين وجود الفقر بالمجتمع وزيادة اعداد السكان.

شكل(١٠) التوزيع النسبى للحالة التعليمية بقرية الشيخ زياد بمركز مغاغة.

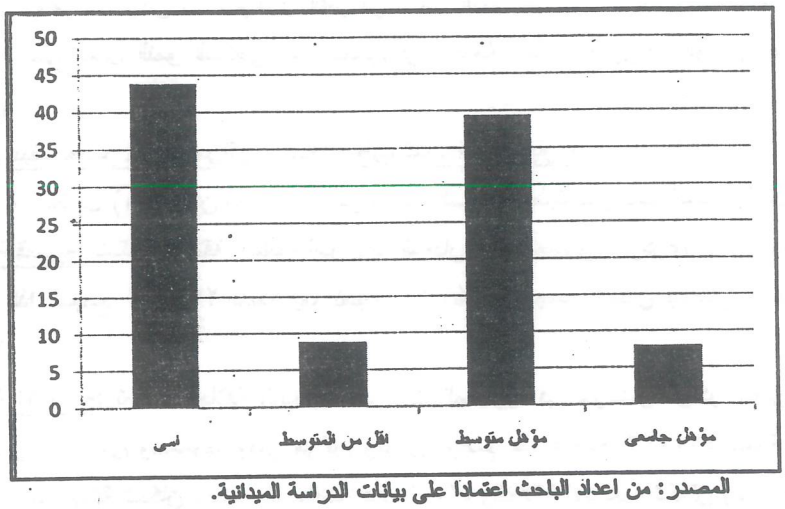

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الدراسة الميدانية.

الثانيـــة: نسبة فقر منخفضة ومعدل نمو سكانى مرتفع: عبر مركز مغاغة منفرداً عن هذة العلاقة، والذى يسكنه ٤٣٥٢٣٩ نسمة بنسبة ١٠,٤% من جملة السكان بالمحافظة عام ٢٠٠٦م، ويقع بشمال المحافظة، وهو ما يوضح تداخل عوامل اخرى فى تفسير معدل النمو السكانى المرتفع بمركز مغاغة، وفى نفس الوقت لا ينفى دور الفقر، فقد تقلل معدلات الخصوبة المرتفعة من نسبة الفق(*Sharif,2007:122*) ، حيث يؤدى تنظيم الاسرة الى تخفيض معدلات الخصوبة ما يؤدى الى تباطؤ النمو السكاني، مما نتج عنة بالنهاية تنمية بالمجتمع وزيادة معدلات النمو الاقتصادى(*Rallu,2006:4*).

الثالثـــة: نسبة فقر مرتفعة ومعدل نمو سكانى منخفض: ظهرت هذة العلاقة بمركزى ملوى بجنوب المحافظة، ومطاى بشمالها، ويسكنهما ٩٤١٥٩٤ نسمة بنسبة ٢٢,٦ من اجمالى عدد السكان بالمحافظة عام ٢٠٠٦م، وهو ما يوحى بأنه وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الفقر الا ان ذلك لا يمنع زيادة نسبة الوعى الصحى بين السكان، التى دفعت السكان الى الالتزام ببرامج تنظيم الاسرة.

الرابعـــة: نسبة فقر منخفضة ومعدل نمو سكاني منخفض: إن انخفاض معدل النموالسكانى قد يتأتى عندما تتوافر الرغبة الحقيقية في تخفيض حجم الأسرة الذي يأتي استجابة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، أو البيئة السكانية التي تؤثر على تكلفه تربيه الأبناء ومدى نفعهم (*Okun , 1994: 193*)، وهو ما يؤكد العلاقة ما بين الفقر ومعدل النمو السنوى للسكان، وقد عبرت كل من مراكز ديرمواس بأقصى جنوب المحافظة، وابو قرقاص والمنيا بوسط المحافظة وعلى شكل نطاق متصل، عن هذة العلاقة ويسكنهم ١٥٣٢٢٢١ نسمة بنسبة ٣٦,٧% من جملة عدد السكان بالمحافظة عام

٢٠٠٦م، وهو ما يوحى بتراجع دور الفقر فى تفسير النمو السكانى، بل وزيادة العوامل الايجابية المؤثرة على معدل النمو السكانى من تحسن فى الخدمات الصحية وزيادة الوعى الصحى لدى السكان.

٢- تصنيف حضر وريف مراكز المحافظة طبقاً للدرجات المعيارية:

من دراسة الشكل (١١) يمكن تصنيف حضر مراكز المحافظة طبقاً للدرجات المعيارية إلى ما يلي:

العلاقة السلبية: تمثلت العلاقة السلبية للدرجات المعيارية في حاضرة مركزى المنيا وابوقرقاص، وضم هذا التجمع ٢٩٨٥٠٢ نسمة بما نسبته ٣٧,٩% من جملة السكان بحضر المحافظة عام ٢٠٠٦

العلاقة الايجابية: تمثلت العلاقة الايجابية للدرجات المعيارية في حواضر مراكز العدوة ومغاغة وبنى مزار ومطاى وسمالوط ودير مواس وملوى، وضم هذا التجمع ٤٩٠٠٣٢ نسمة بما نسبته ٦٢,١% من جملة السكان بحضر المحافظة عام ٢٠٠٦، وللعلاقة الايجابية شكلان وهما كما يلي:

الشكل الأول: العلاقة الإيجابية المعبرة عن القيمة المعيارية من صفر لأقل من ١ فضمت بها ٤٧٤١٥٧ نسمة بنسبة ٦٠,١% من جملة عدد السكان بحضر المحافظة، بحواضر مراكز مغاغة وبنى مزار ومطاى وسمالوط وملوى ودير مواس.

الشكل الثاني: والذي يعبر عن القيمة المعيارية للفئة ١ فأكثر فوجدت بحضر مركز العدوة بشمال المحافظة، الذى يسكنة ١٥٨٧٥ نسمة بنسبة ٢% من جملة عدد السكان بحضر المحافظة.

- ومن ملاحظة الشكل السابق يتضح عدم تأثر حواضر مراكز وسط المحافظة بظاهرة الفقر كعامل مفسر لمعدل النمو السكانى، فى حين ظهرت حواضر مراكز باقى المحافظة على عكس ذلك، حيث ظهر التأثير الواضح لظاهرة الفقر وخاصة بحضر مركز العدوة.

ولعل ما دلل على وجود الفقر بالحضر انتشار المناطق العشوائية، حيث بلغ عددها بمحافظة المنيا ٨٨ منطقة عشوائية، وذلك حتى سبتمبر ٢٠٠٧م، تتسم جميعها بأنها مناطق مزدحمة بالسكان، وتكثر بها السرقات والمشاجرات (القطاط، وآخرون، ٢٠٠٨، ج١: ١٩٧)، وكذلك تتسم بتدنى مستوي الدخل وارتفاع نسبة الفقر، الذى ينعكس على النمو السكانى فى شكل معدلات مرتفعة، حيث يوجد ١٦ منطقة عشوائية بمدينة سمالوط، ١١ بمدينة دير مواس، ٧ فى ملوى، ١٥ فى مطاى، ٣ فى ابو قرقاص، ١٣ فى المنيا، ١٢ فى بنى مزار، وواحدة فى العدوة، وتنقسم هذة المناطق العشوائية من حيث طريقة التعامل معها الى منطقة واحدة بشرق مدينة سمالوط لا تقبل التطوير وتقرر ازالتها ولم يبدأ العمل فيها بعد، ١٤ منطقة تم تطويرها، ٢٤ جار تطويرها، ٤٩ منطقة لم يبدأ العمل بها بعد (القطاط، وآخرون، ٢٠٠٨، ج٢: ٨٥).

شكل (١١) العلاقة بين الفقر والنمو السكاني بحضر وريف مراكز محافظة المنيا عام ٢٠٠٦م.

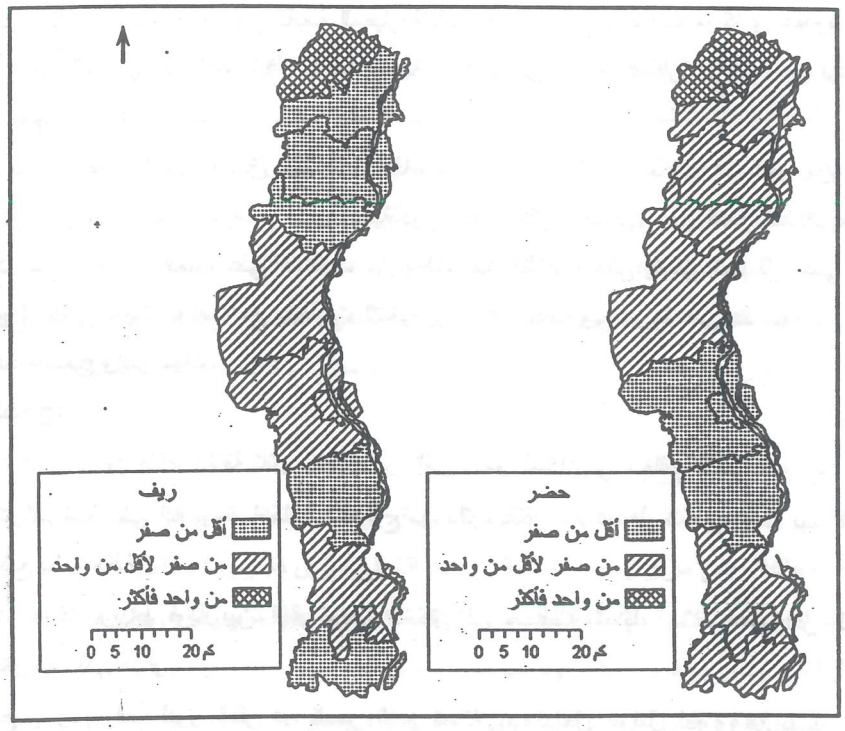

أيضاً من دراسة الشكل (١١) يمكن تصنيف ريف مراكز المحافظة طبقاً للدرجات المعيارية إلى:

العلاقة السلبية: ظهرت العلاقة السلبية للدرجات المعيارية في ٥٥,٦% من جملة عدد المراكز بالمحافظة ، وشمل هذا التجمع ١٩٠٥٠٢٢ نسمة بما نسبته ٤٧,٥ % من جملة السكان بريف المحافظة عام ٢٠٠٦م، وتوزع على شكل نطاق متصل بشمال المحافظة ضم ريف مراكز مغاغة وبنى مزار ومطاى، اضافة الى ريف مركزى ابو قرقاص ودير مواس بأقصى جنوب المحافظة.

العلاقة الايجابية: ظهرت العلاقة الايجابية للدرجات المعيارية في ٤٤,٤% من جملة عدد المراكز بالمحافظة، وضم هذا التجمع ١٧٧٢٧٤٣ نسمة بما نسبته ٥٢,٥% من جملة السكان بريف المحافظة عام ٢٠٠٦م، وللعلاقة الايجابية شكلان وهما كما يلي:

الشكل الأول: العلاقة الإيجابية المعبرة عن القيمة المعيارية من صفر لأقل من ١ فتتوزع في ثلاثة مراكز بنسبة ٣٣,٣ % من جملة عدد المراكز بالمحافظة، بها ١٥٨١٦٥٦ نسمة بنسبة ٤٦,٨% من جملة عدد السكان بريف المحافظة، موزعة على شكل نطاق متصل بوسط المحافظة ضم ريف مركزى المنيا وسمالوط، اضافة الى ريف مركز ملوى بجنوب المحافظة.